



سياسة تعديل وتتقيح البيانات الإحصائية

تاريخ الإصدار:
16 يونيو 2025

نسخة رقم:
2.0

تصنيف الوثيقة:
عام

رمز الوثيقة:
STATS-POL-05

سياسة تعديل وتنقيح البيانات الإحصائية



الغرض

تهدف هذه السياسة إلى وضع إطار حوكمة واضح ومنهجي لتنقيح وتعديل وتعديل المخرجات الإحصائية الرسمية الصادرة عن مركز الإحصاء - أبوظبي و الجهات الأخرى المنتجة للبيانات الإحصائية، بما يضمن تنفيذ عمليات التعديل بصورة شفافة ومتسقة، ووفقاً للمعايير الدولية المعتمدة في العمل الإحصائي. ويُراد من ذلك تعزيز مصداقية وموثوقية ودقة البيانات الإحصائية، وترسيخ ثقة المستخدمين في البيانات والمنتجات الصادرة عن المركز.

نطاق السياسة

تسري هذه السياسة على جميع البيانات والمخرجات الإحصائية التي يُصدرها مركز الإحصاء - أبوظبي، وكذلك الإحصاءات الرسمية التي تُنتج من قبل منتجي الإحصاءات الرسميين الآخرين والتي يتم نشرها من قبل المركز، بغض النظر عن صيغة نشرها (إلكترونية أو مطبوعة). وتشمل هذه السياسة تعديل أي بيانات منشورة سابقاً، بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - التعديلات الدورية، والتعديلات الرئيسية، والتعديلات غير الجدولة. كما تغطي هذه السياسة مختلف مراحل دورة إنتاج الإحصاءات.

تعريف التعديل/التنقيح

تشير "التعديلات" إلى أي تعديل أو تنقيح يتم إجراؤه على بيانات إحصائية سبق إصدارها. وتُعدّ التعديلات عنصراً جوهرياً في إنتاج إحصاءات عالية الجودة، وتهدف إلى تحسين دقة البيانات، أو تحديث المنهجيات المعتمدة، أو تصحيح الأخطاء، أو إدراج معلومات جديدة أصبحت متاحة بعد النشر.

أنواع التعديلات

تُصنَّف التعديلات إلى ثلاثة أنواع رئيسية، وذلك استنادًا إلى طبيعتها، ونطاقها، والأسباب الدافعة لها.

التعديلات الدورية (الروتينية):

- **التعديلات الدورية (الروتينية)** هي تحديثات مجدولة ومتوقعة تُنفَّذ كجزء من عملية الإنتاج الإحصائي المنتظم. وتُدمج هذه التعديلات ضمن سير العمل الإحصائي، وتكون غالبًا مدفوعة بتوفر بيانات مصدرية أحدث أو أكثر اكتمالًا.
- **تشمل التعديلات الروتينية ما يلي:**
 - التحديثات الدورية للتقديرات الأولية، من خلال إدراج بيانات مصدرية أكثر حداثة، أو اكتمالًا، و/أو ذات جودة أعلى.
 - التعديلات الناتجة عن تطبيق التعديلات الموسمية.
- **وتهدف التعديلات الروتينية** إلى تحسين جودة ودقة البيانات من خلال إدراج مصادر بيانات محسنة، دون أن تشمل عادةً أي تغييرات جوهرية في المنهجيات أو التعاريف الإحصائية المعتمدة.

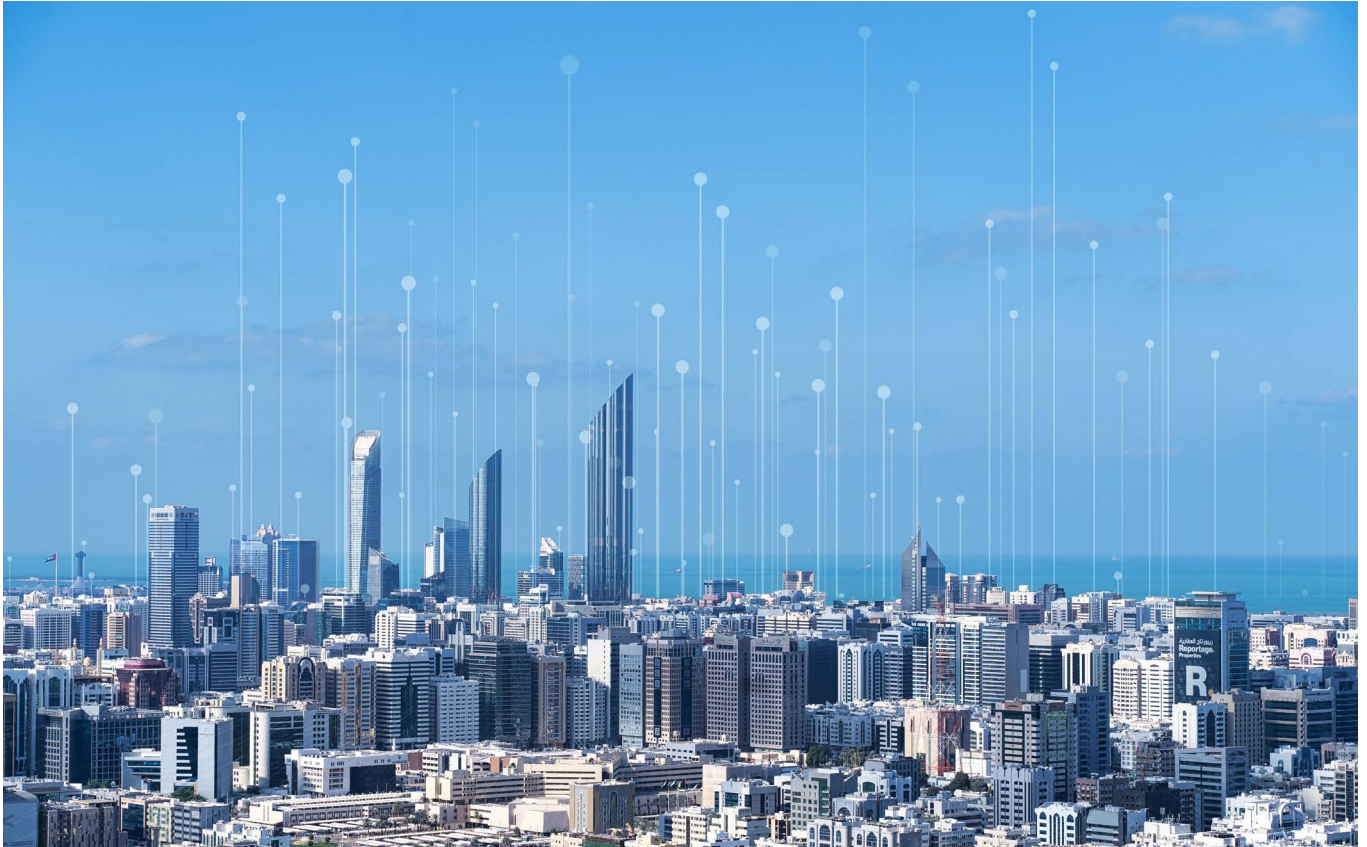
التعديلات الرئيسية:

- **تشمل التعديلات الرئيسية** التغييرات الجوهرية التي تطرأ على مصادر البيانات، أو المنهجيات الإحصائية، أو التصنيفات، أو أطر التقدير. وعادة لا تتم هذه التعديلات بشكل دوري، ويتم التخطيط لها مسبقًا لضمان الاتساق وقابلية المقارنة عبر الزمن.
- **تشمل التعديلات الرئيسية ما يلي:**
 - تطبيق معايير أو تصنيفات إحصائية جديدة، أو إدخال تغييرات على التعاريف، أو التصنيفات، أو المفاهيم، و/أو المنهجيات.
 - تعديل الفترة المرجعية للمؤشر من خلال تحديث فترة الأساس، أو تعديل الأوزان، أو ربط السلاسل الزمنية.
 - إدراج نتائج التغييرات في مصادر البيانات الأساسية (مثل المسوحات أو التعدادات) و/أو تطبيق أساليب تقدير جديدة.
 - التوقف عن استخدام مصادر البيانات الحالية.
 - توفر مصادر بيانات جديدة تؤدي إلى تغييرات جوهرية تتجاوز نطاق التعديلات الروتينية.
 - التعديلات المعيارية (Benchmark Revisions).
- **ويجب أن تتضمن جميع التعديلات الرئيسية** تنقيح السلاسل الزمنية، متى اقتضت الحاجة، مع إخطار شامل للمستخدمين بما يتضمن توثيق الأسباب، والأثر المتوقع، وشرح المنهجية المعتمدة.
- **نتج التعديلات الرئيسية** عن مجموعة من العناصر المتداخلة، وليس نتيجة لسبب منفرد.
- **تخضع هذه التعديلات** لإبلاغ مسبق من مركز الإحصاء - أبوظبي للمستخدمين.

التعديلات غير المجدولة:

- **التعديلات غير المجدولة** هي تعديلات تُجرى عند اكتشاف أخطاء أو تناقضات أو توفر معلومات جوهرية جديدة بعد النشر. ولا تُعدّ هذه التعديلات جزءًا من العمليات الإحصائية المنتظمة، ويجب التعامل معها بسرعة لضمان تصحيح السجلات والبيانات الإحصائية.
- **تشمل التعديلات غير المجدولة ما يلي:**
 - التصحيحات الناتجة عن أخطاء الاستجابة عند المستجيبين.
 - التحديثات المستندة إلى تعديلات السجلات الإدارية.
 - اكتشاف أخطاء كبيرة في المعالجة أو العمليات الحسابية.
 - تعديل الإحصاءات التي اعتُبرت نهائية عند ظهور بيانات محدثة تؤثر بشكل جوهري على النتائج المنشورة.
 - توفر بيانات تقديرية محسنة من مصادر بديلة.
- **يحرص مركز الإحصاء - أبوظبي** ومنتجو الإحصاءات الرسمية الآخرون على تقديم التوضيحات اللازمة لأي تعديلات غير مجدولة تؤثر بشكل كبير على النتائج المنشورة.

ملاحظة: في العمل الإحصائي، قد تحدث أحياناً أخطاء في البيانات المصدرية أو في العمليات الحسابية. وعلى الرغم من اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لتقليل احتمالية حدوثها، يلتزم مركز الإحصاء - أبوظبي بسياسة ثابتة تقضي بتصحيح أي خطأ يتم اكتشافه فوراً، مع إبلاغ المستخدمين من خلال إصدار تصحيح رسمي للبيانات المنشورة.





حوكمة التعديلات والجدول الزمني

تنظيم الجدول الزمني للتعديلات:

- يجب إدراج جميع التعديلات الدورية والرئيسية ضمن جدول زمني معتمد من قبل مركز الإحصاء - أبوظبي ومنتجي الإحصاءات الرسمية الآخرين. ويُعد هذا الجدول الزمني أداة شفافة للتواصل مع المستخدمين، حيث يوفر رؤية واضحة حول التحديثات المرتقبة والجدول الزمني المقررة لتنفيذ وجدولة، وذلك على النحو التالي:
 - التعديلات الدورية/الروتينية: تُدرج في الجدول الزمني بشكل مسبق، وتُبين بوضوح في النشرات الإحصائية بأنها "أولية"، أو "معدلة/منقحة"، أو "نهائية"، مع إرفاق ملاحظات منهجية داعمة توضح طبيعتها.
 - التعديلات الرئيسية: يُعلن عنها مسبقاً، مع تقديم الوثائق الفنية ذات الصلة، والجدول الزمني، وتحليل الأثر المتوقع.
 - التعديلات غير الجدولة: لا تُدرج مسبقاً، بل تُضاف لاحقاً إلى الجدول الزمني بعد تنفيذها، مع إشعار المستخدمين فوراً عند الاكتشاف والتصحيح.

التواصل مع المستخدمين:

- يجب أن تكون جميع التعديلات مصحوبة بإشعارات واضحة وفورية تُنشر عبر القنوات الرسمية المعتمدة لدى مركز الإحصاء - أبوظبي. وبالنسبة للتعديلات الرئيسية وغير الجدولة، يتعين استخدام وسائل تواصل إضافية مثل الملاحظات التوضيحية أو فقرة عن التعديلات، بما يضمن الشفافية الكاملة ويعزز الثقة في سلامة البيانات.

أثر التعديلات على المستخدمين:

- قد تؤثر التعديلات التي حدثت في أحد مكونات المخرجات الإحصائية في مكونات أخرى مرتبطة بها. لذا، يتعين تقييم كل تعديل من حيث تأثيره الأوسع، إذ قد تستوجب التغييرات في أحد المجالات تنفيذ التعديلات مماثلة في مجالات أخرى لضمان الاتساق وتكامل المخرجات الإحصائية.

الأرشفة

تُحفظ جميع المخرجات الإحصائية المعدلة في أرشيف يتضمن النسخ السابقة منها، وفقاً لسياسة مركز الإحصاء - أبوظبي الخاصة بحفظ البيانات، والأرشفة، والتخلص منها (DAG-POL-12). وتكفل عملية الأرشفة إمكانية تتبع جميع التعديلات التي أُجريت بعد النشر، بما يضمن الشفافية ويعزز مبدأ المساءلة.

الامتثال

- يجب على مركز الإحصاء - أبوظبي ومنتجي الإحصاءات الرسمية الآخرين المشاركين في إنتاج الإحصاءات الامتثال لأحكام هذه السياسة.

تأسس مركز الإحصاء - أبوظبي بالقانون رقم (7) لسنة 2008 وذلك لتنظيم وتطوير العمل الإحصائي في إمارة أبوظبي، وأعيد تنظيم المركز بالقانون رقم (5) لعام 2021 وتضمّن نقل تبعيته لمكتب أبوظبي التنفيذي. وفي أبريل 2023، وبموجب قرار المجلس التنفيذي رقم (39) لسنة 2023، انتقلت تبعية المركز لدائرة التمكين الحكومي - أبوظبي.

ويدعم المركز متخذي القرار الحكومي ويتبنى منظومة لامركزية في العمل الإحصائي، وللمركز شخصية قانونية مستقلة ويتمتع بالاستقلال المالي والأهلية القانونية الكاملة للتصرف بشكل يتناسب مع توجهات الإمارة نحو التنمية المستدامة والتخطيط الاستراتيجي.

ويضطلع المركز بمهام تطوير وبناء منظومة إحصائية متكاملة لإمارة أبوظبي من خلال تنظيم وتوحيد وإدارة كافة جوانب العمل الإحصائي في الإمارة. ويتضمن ذلك بناء وتنظيم الأطر الإحصائية لكافة الأنشطة والقطاعات وتحديثها دورياً، والإشراف الفني على أعمال الإحصاء ونظم البيانات الإحصائية للجهات الحكومية لتوفير الدعم اللازم لها لتقديم إحصاءات موثوقة، إلى جانب قيام المركز بجمع وتصنيف وتخزين وتحليل ومعالجة وأرشفة ونشر وحماية البيانات الإحصائية الخاصة بإمارة أبوظبي من مصادر البيانات. كما يتولى المركز مسؤولية إجراء التقديرات والإسقاطات والاستقرارات، والتنبؤات المستقبلية، وتطويرها ونشرها. وللمركز أهلية التعاقد مع أية جهة أو شركة داخل الإمارة أو خارجها للقيام بأنشطة جمع البيانات والأنشطة الإحصائية الأخرى.

